المفاهيم العامة للفساد وآثارها الاجتماعية

عبدالرزاق كامل حسين السلاطنة
طالب دكتوراه: جامعة طهران / كلية العلوم السياسية / قسم الاجتماع السياسي

الاستاذ المشرف:أ.د .يحيى بوذري نژاد
جامعة طهران/ كلية علم الإجتماع السياسي/ قسم علم الاجتماع الإسلامي

الاساتذة المستشارون

أ. د. مصطفى ملكوتيان
جامعة طهران/ كلية العلوم السياسية/ قسم تنمية العلوم الإنسانية

أ. د. عبد الحسين كلانتري
جامعة طهران/ كلية علم الإجتماع/ علم إلاجتماع

البريد الإلكتروني Email : abdulrazzaqkamil33@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الفساد المالي، العدالة الاجتماعية، النظام السياسي العراقي، الثقة المجتمعية.

كيفية اقتباس البحث

السلاطنة، عبدالرزاق كامل حسين ، يحيى بوذري نژاد ، مصطفى ملكوتيان ، عبد الحسين كلانتري ، المفاهيم العامة للفساد وآثارها الاجتماعية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The General Concepts of Corruption and Its Social Effects

Phd student: Abdul-Razzaq Kamel Hussein Al-Salatna
University of Tehran, Faculty of Political Science of the Department of Political Sociology Submitted

Supervisor: Prof. Yahya Bouzari-Nejad
University of Tehran / Faculty of Political Sociology / Department of Islamic Sociology

Consultant Professors

Prof. Dr. Abdolhossein Kalantari
University of Tehran / Faculty of Sociology / Sociology

Prof. Mostafa Malakoutian
University of Tehran / Faculty of Political Science / Department of Humanities Development

Keywords : Administrative Corruption, Financial Corruption, Social Justice, Iraqi Political System, Public Trust.

How To Cite This Article
Al-Salatna, Abdul-Razzaq Kamel Hussein , Yahya Bouzari-Nejad , Abdolhossein Kalantari,, Mostafa Malakoutian , The General Concepts of Corruption and Its Social Effects,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This study highlights how financial, administrative, political, and economic corruption, with its deep impact on the social level, has profoundly affected Iraqi society. Combating corruption across all state sectors requires exceptional, multi-dimensional efforts by governmental institutions.

Investigations into governmental corruption have uncovered crimes within federal ministries, placing the state, judiciary, and oversight bodies before significant challenges: either to persist in confronting corruption or yield to its entrenchment. The decision was made to proceed with fighting

corruption and reversing the waste of public resources. Yet the exposure of interconnected crimes, rooted in collusion among entrenched networks, constitutes the most formidable obstacle to dismantling corruption mafias in all their forms.

The study argues that resolving this issue does not rest on enacting new systems or legislation, nor solely on reinforcing anti-corruption bodies. It is tied to addressing the structural deficiencies of Iraq's political system. Reform, therefore, requires internal restructuring of the political order and the activation of new political pathways, moving beyond consensus and quota-sharing.

Finally, the societal repercussions of corruption have been severe: the absence of social justice has fostered grievance, deprivation, marginalization, and exclusion, while corruption has eroded public trust in the state and diminished citizens' willingness to participate in political and civic life.

ملخص البحث:

تعتبر جرائم الفساد المالي من الجرائم العابرة للحدود مما ساعد ذلك بانعكاساتها على البنية المجتمعية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشاكل وبالخصوص على ابناء المجتمع العراقي، ومن هنا فإن ملاحقة الفاسدينَ في مفاصل الدولة تتطلب جهودًا استثنائية مِن قبل المؤسسات الحكومية الخاصة بمكافحة الفساد.

فقد تمَّ الكشف عن جرائم في الوزارات الاتحادية، مما وضع الحكومة والقضاء والجهات الرقابية أمام تحديات كبيرة، تتراوح بينَ المضي قدمًا في المكافحة أو الاستسلام، وقد أُتّخِذ القرار العام بالسيّر قُدماً في مكافحة الفساد ووقفِ عمليات هدر المال العام. ويُعد الكشف عن الجرائم المتعددة التي تتضمن تواطؤًا بين منظومات الفساد التحدي الأكبر أمام الحكومات للقضاء على مافيات الفساد بجميع أشكالها.

ولا تَكمن حلول هذهِ الإشكالية في استحداث أنظمة أو تشريعات جديدة فقط، أو في تفعيل دور أكبر للهيئات والأجهزة المُكلفة بمكافحة هذهِ الظاهرة، بقدر ما ترتبط بحل إشكالية بُنية النظام السياسي في العراق. بمعنى آخر، لا يُمكن تحقيق الإصلاح إلا مِن خلال إصلاح المنظومة السياسيّة من داخلها، فقد تمّ تحديد عدد من المظاهر والأشكال التي ساهمت في تفاقم مشكلة الفساد بمختلف أنواعه، منها: غياب العدالة الاجتماعية، مما عزز الشعور بالمظلومية والحرمان والتهميش والإقصاء الاجتماعي لعديد من فئات وشرائح المجتمع العراقي. كما أدى

الفساد الإداري والمالي إلى تراجع ثقة المواطن بالدولة، وبالتالي غِياب الحافز لدى المواطن العراقي للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسيّة العامة.

المقدمة:

ان جرائم الفساد في العراق قد تطورت من جرائم فردية الى منظومات متعددة الأطراف مع غياب أو تأخير المساءلة والتخلف في اتخاذ الاجراءات القانونية وانفاذ القانون، فضلا عن الخلل في المنظومة العقابية التي تعاني من فجوات كبيرة والتي تحتاج الى تشريع قوانين جديدة خاصة بالعقوبات او تعديل القانون النافذ بتجريم الأفعال غير المجرمة، فان تفاقم وزيادة الفساد هو نتيجة المحاصصة السياسية في توزيع المناصب الحكومية، وتوفير الحماية السياسية للفساد والفاسدين من خلال استغلال النفوذ السياسي وغياب مراجعة الأداء العام والتقييم والتقويم، مما جعل الجهات الرقابية تلاحق الفساد ووجود ثغرات قانونية مع توفير الحماية السياسية لها، لذا فان غياب الرقابة الاستباقية يعتبر مؤشر تعطيل او انهاك لهيأة النزاهة وتفاقم تعطيل دور الجهات الرقابية وضعف ملاحقة مافيات الفاسدين.

اهمية البحث:

لقد كان لانتشار الفساد في معظم المؤسسات الحكومية الاثر الكبير في البحث بهذا الموضوع، اذ يعاني العراق من فساد مؤسساتي طال العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية، وهذا واضح من خلال تقارير المؤسسات الدولية والمحلية اذ تؤكد مستويات فساد مرتفعة من الفساد في معظم القطاعات العراقية، وكذلك تأثير الحروب على النظام الإداري بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما رافق ذلك من تفكك مجتمعي وتشظي في الهياكل الإدارية والمالية والسياسية والمجتمعية، مما سهل انتشار الفساد، فضلا عن ذلك أدت الفترة الانتقالية إلى غياب الرقابة الحقيقية على مشاريع البنى التحتية.

إشكالية البحث:

تم تحديد بعض الاشكاليات في هذه الدراسة، وان الاجابة عن تساؤلات البحث ستكون مدار بحثنا، وان الاجابات الاساسية تستوجب ايضاح الاسئلة لعل في مقدمتها:

كيف اثرت المرجعيات الدينية على محاربة الفساد المالي والاداري في العراق ؟

ما هو حجم الفساد في ايام النظام السابق؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الفساد المالي والاداري في العراق للمدة التي حكم فيها نظام البعث البائد هو وجود حاجة ملحة من الحكومات والمسؤولين العراقيين لتقويض الفساد المالي والاداري

والاستعداد لتاسيس نظام سياسي واجتماعي منبثق من رحم الامة العراقية وقادر على مواجهة الفساد بكل اشكاله ويعتمد بث قيم المواطنة وبث الروح الاسلامية من خلال مكافحة الفساد بكل اشكاله، وهذا ما سيسعى البحث الى التحقق من ادعائه على نحو موضوعي علمي قدر الامكان.

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات والبحوث الاكاديمية التي تناولت الفساد المالي والاداري واثرها على النظام السياسي فقط، ولم تتطرق بشكل مفصل على التاثيرات الاجتماعية للفساد المالي والاداري وما يخلفه من دمار بنيوي، وفي هذا البحث وسعيا لتقديم رؤية جديدة تنطلق من المجتمع يبين الباحث من خلالها الانعكاسات التي ادت الى استشراء الفساد.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

١-**الحدود الزمانية:** تناولت الدراسة الحقبة الزمنية بين عام ١٩٧٩ وما تلاها من نتائج لمرحلة بعد عام ٢٠٠٣.

٢-**الحدود المكانية:** شملت الدراسة الاثار الاجتماعية للفساد المالي والاداري من خلال التركيز على البنية المجتمعية العراقية.

منهج الدراسة: أعتمدت الدراسة على عدد من المناهج، منها المنهج التاريخي في التعامل مع الأحداث وجذورها ومواكبة تطوراته، والمنهج التحليلي، والمنهج المقارن، كما سعى البحث إلى التحقق من تطابق الرؤى التي تميزت بها الحقب الزمنية التي تمبزت باستشراء الفساد المالي والاداري.

المبحث الاول

المفاهيم العام للفساد[١]

يعد الفساد الاداري والمالي بشكل عام الوجه المناقض لمفهوم النزاهة، وكما معروف فان النزاهة هي ظاهرة حضارية ارتبط تطورها بتطور المجتمع وفي شتى المجالات، وتعتبر قيمها تبعا لطبيعة نظام الحكم فقد أدركت لكثير من الشعوب وعبر تجارب طويلة بمعانات شعوبها من استشراء افة الفساد والحكم المستبد فان الديمقراطية وشعار دولة المؤسسات سيكون مجرد حبر على ورق مالم تكن هناك هيئات ونظم رقابية فعالة ومستقلة تراقب وترصد نزاهة عمل القائمين بأمر الخدمة العامة وان يكون لها صلاحيات تمكنها من اداء دورها على الوجه الاكمل، وقد عرف الفساد بانه: (إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها الفرد لتحقيق مكاسب شخصية) ولابد من انفرق بين انواع الفساد:

١ـ **الفساد بالقانون:** وهي الرشاوى التي تدفع للحصول على الأفضلية في خدمات وتسهيلات يجيزها القانون، بمعنى ان الراشي يدفع للحصول على حقه او للحصول على أسبقية في الحصول على حقه كأن يدفع رشوة لموظف لاستثنائه من نظام الانتظار، فغالبا ما يلجأ الموظف الفاسد الى عرقلة طلبات أصحاب الحقوق لحملهم على دفع الرشوة مقابل الحصول على حقوقهم، وهذا النوع وان كان اقل خطراً من غيره على المال العام إلا ان له أثار سياسية سلبية كبيرة بحكم اتصاله المباشر مع حاجات الناس وحقوقهم فيولد لديهم الامتعاض والحقد على النظام السياسي السائد في البلد، اما جرائم الفساد الكبرى والتي لا تمس مصالح الناس مباشرة فانها تثير امتعاض النخبة المثقفة في المجتمع بحكم اطلاعهم على الدراسات والاحصائيات والتقارير الدولية التي لا يطلع عليها عامة الناس عادة ولا يدركون اثارها غير المباشرة على حياتهم ومستقبلهم لانها لا تسبب لهم الماً او ضرراً مباشراً([٢]).

٢. **الفساد ضد القانون([٣]):** وهو دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها، ويوقع هذا النوع من الفساد اكبر الضرر بالاقتصاد الوطني وحقوق المواطن والاجيال القادمة، ويقسم الفساد الاداري والمالي الى مستويات عديدة اهمها:

١-**الانحرافات التنظيمية:** ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ومنها: عدم احترام العمل، وامتناع الموظف او عن أداء العمل المطلوب منه، عدم الالتزام بأوامر الوتعليمات النافذة، وإفشاء أسرار العمل.

٢-**الانحرافات السلوكية:** ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها المكلف بخدمة عامة وتتعلق بسلوكه الشخصي وتصرفه، ومن أهمها: عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، المحسوبية، وسوء استخدام السلطة.

٣-**الانحرافات المالية:** ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي([٤]): مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المؤسسة، والإسراف في استخدام المال العام، واهمها الرشوة والاختلاس، يتضح مما سبق إن الفساد مفهوم واسع يعبر عن إنعدام الشعور بالمسؤولية الوطنية وإنحدار القيم والتفريط بالضوابط التي تحكم السلوك المهني، وهو تجسيد للمصالح الشخصية وتفضيلها على حساب المصلحة الوطنية.

الفساد والمجتمع: يضر الفساد الاداري والمالي المجتمع بطرق متعددة، فهو يشكل خطراً على استقراره مما يقوض مؤسسات وقيم المواطنة والقيم الاخلاقية ويعرض التنمية للخطر، وحين تنتشر اشكاله في أي دولة فأن اثاره السلبية تصبح ملموسة بمختلف الطرق التي تضر اغلب

فئات وطبقات المجتمع، في حين تتعدد الأسباب المؤدية الى الفساد الإداري، **أسباب اجتماعية اهمها**(٥):

اسباب تربوية وسلوكية: عدم الاهتمام بغرس القيم الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات منحرفة مثل قبول الرشوة عدم احترام القانون.

أسباب اقتصادية: بالوقت الذي يعاني أكثر الموظفين من نقص في الرواتب والامتيازات مما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يذل الموظف نفسه مضطرا لتقبل الهدية (الرشوة) من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب.

الاثار العامة للفساد(٦): هنالك العديد من المفاهيم العامة للفساد التي اثرت بشكلا مباشر على استشراء الفساد نبين بعضا منها:

١- **سوء الإدارة:** يعني ضعف أو عدم كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات الادارية أو توجيه الموارد، مما يؤدي إلى الهدر بالمال العام، خصوصا إذا لم تكن هناك محاسبة واضحة، ومن أمثلة على سوء الادارة: تأخر تنفيذ المشاريع بسبب ضعف التخطيط، واتخاذ قرارات غير مدروسة وعشوائية تؤدي إلى خسائر مادية كبيرة، وكذلك تعيين أشخاص غير متخصصين ومؤهلين في مناصب حساسة، مما يؤدي إلى ضعف الأداء. وهذا يؤدي الى ضعف ثقة الموظفين والمواطنين في المؤسسات، وضعف الطاقة الإنتاجية وزيادة التكاليف التشغيلية، وخلق بيئة تسهل ظهور الفساد المالي والإداري.

٢. **المحسوبية:** هي منح الدرجات الوظيفية والامتيازات للأحزاب والاقارب في التعيينات أو الترقيات أو العقود الحكومية دون مراعاة العدالة والكفاءة، وهنالك امثلة واقعية منها(٧): مثل توظيف ابناء المسؤولين في مناصب هامة دون مؤهلات، وترقية شخص لمجرد صلته العائلية بالإدارة، وكذلك إسناد مشاريع حكومية إلى شركات ليست معروفة وليست لها اعمال مماثلة يملكها أقارب المسؤولين.

وما تم ذكره يؤدي الى: فقدان الكفاءات فرصها في التعيينات والعمل، وإضعاف روح المنافسة العادلة بين المتقدمين، وكذلك التأثير السلبي على الإنتاج وتعطل النمو المؤسساتي(٨).

٣. **الواسطة:** وهي تشبه المحسوبية لكنها لا تقتصر على الأقارب، بل تشمل الأصدقاء والأشخاص ذوي النفوذ، ولدينا امثلة واقعية نذكر منها: منح عقود حكومية لشركات بسبب علاقة شخصية بين صاحبها ومسؤول حكومي، او تسهيل القبول في الوظائف بناءً على توصيات شخصية وليس الكفاءة، وإعطاء ترقيات لموظفين بناءً على العلاقات وليس الأداء.

التبعات المتوخاة مما ذكر، فقدان الثقة بالأنظمة الإدارية، وضعف الروح المعنوية بين الموظفين الأكفاء، وكذلك زيادة الفساد المالي والاداري وضعف العدالة في المؤسسات([٩]).

٤. **تضارب المصالح:** وهو عملية تداخل المنصب الرسمي للفرد مع مصالحه الشخصية أو المالية بطريقة تؤثر على قراراته المهنية، ومن الامثلة لذلك هو امتلاك مسؤول او موظف حكومي أسهما في شركات تمنحه عقودا حكومية، وتلقي الموظف الهدايا من الشركات يفترض هو يراقبها، وكذكل نظر القضاء في قضية يكون أحد أطرافها اقاربه او صديقه.

التبعات: تقويض نزاهة القرارات المؤسسية، وإضعاف ثقة الجمهور بالمؤسسات، وفتح المجال لاستغلال النفوذ([١٠]).

٥. **غسيل الأموال:** هي عملية تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير شرعية إلى أموال تبدو وكانها قانونية من خلال سلسلة من المعاملات التجارية والمالية المعقدة، وهنالك امثلة واقعية لذلك مثل ايداع الأموال غير المشروعة في النظام المالي عبر التحويل الى بنوك أو مؤسسات مالية، وتحويل الأموال عدة مرات بين حسابات واطراف متعددة للتمويه على مصدرها الحقيقي، واستخدام الاسهم والأموال المغسولة في استثمارات شرعية ودمجها معها.

التبعات: دعم الأنشطة الارهابية والإجرامية كالمخدرات وغيرها، وتدمير الاقتصاد الوطني واضعاف الاستقرار المالي، وضعف ثقة المستثمرين والتجار والاقتصاديين([١١]).

٦. **الرشوة:** هي دفع أموال أو تقديم هدايا لمسؤولين وغيرهم مقابل الحصول خدمة غير شرعية أو قرار منحاز يخدم مصالهم، ومن الامثلة لذلك مثل دفع رشى لمسؤول للحصول على عقود حكومية، تجنب رجل الامن غرامة قانونية.

النتائج المتوخاة مثل رفع سقف وكلفة الخدمات العامة، وإضعاف سيادة وانفاذ القانون، وفقدان المواطن الثقة بالمؤسسات الحكومية([١٢]).

٧. **الاحتيال والتزوير:** الاحتيال هو استخدام وسائل غير قانونية لتحقيق مكاسب مادية بينما، التزوير هو تغيير جنس واصل المستندات الرسمية، ومن امثلة ذلك: تزوير الشهادات الدراسية للحصول على وظيفة او الترشح لموقع حكومي، واختلاس أموال الشركة عبر تحرير مستندات مزورة، والتلاعب في الحسابات المالية والتدوير المالي، وذلك يؤدي الى زيادة الرشوة زعزعة ثقة المواطنين والعملاء والمستثمرين بالمؤسسات، وربما تؤدي الى خسائر مالية كبيرة للمؤسسة والدولة([١٣]).

الفساد في العراق قبل عام ٢٠٠٣([١٤]):

حكم نظام صدام حسين المجرم العراق من عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠٠٣، وشهدت مدة تسلط حكمه العديد من أشكال الفساد التي أثرت على الاقتصاد والمجتمع العراقي، الفساد في عهده لم يكن مجرد ظاهرة عامة، بل كان جزءًا من منظومة الحكم الذي اعتمد عليها بالقمع والمحسوبية وسوء إدارة الموارد، فقد تعددت اشكال الفساد المالي والاداري ابان حكم النظام البائد واتخذ صور ومنها الفساد السياسي الذي يتضمن تضمن العديد من الاوجه والجوانب نذكر منها:

تزوير الانتخابات: كانت الانتخابات في عهد صدام حسين شكلية وليست ذات قيمة، حيث كان يتم تزوير النتائج لضمان بقاء (صدام وحزبه) في السلطة، ومن امثلة الانتخابات في عهد صدام عام ٢٠٠٢، أعلن عن فوز صدام بنسبة ١٠٠% من الأصوات، وهو ما يعكس التزوير الواضح فقد سبق ذلك الانتفاضة الشعبانية وهي ثورة ١٤ محافظة عراقية ضد النظام خرجت عن السيطرة وتمردت ضد نظام صدام([١٥]).

القمع السياسي: استخدام أجهزة النظام ابشع وسائل القمع ضد المعارضين وان المقابر الجماعية خير شاهد على اجرام النظام وضد كل من يعارضه، فضلا عن إعدام العديد من المسؤولين الذين حاولوا انتقاد النظام الذين عملوا مع السلطات، مثل وزير الصحة رياض إبراهيم الذي أعدم عام ١٩٨٢ بعد انتقاده سياسات النظام([١٦]).

الفساد الاقتصادي: يمثل سوء إدارة الموارد وإهدار الموارد النفطية العراقية من قبل اجهزة النظام السمة الواضحة، حيث تم استخدام عائدات النفط لتمويل الحروب مثل الحرب العراقية الإيرانية وغزو الكويت، بدلاً من تطوير البنية التحتية، كما تم تحويل مليارات الدولارات في التسعينيات من عائدات النفط إلى حسابات سرية لصدام وعائلته، وتهريب أموال عراقية هائلة إلى عدة دول قبل سقوطه، مما أثر سلبًا على الاقتصاد العراقي، وتشير التقارير الموثقة، تورط أرشد ياسين، صهر صدام حسين، في عمليات كبيرة لتهريب الاثار وفساد هائل داخل القصر الرئاسي، مستغلاً قربه من (الرئيس) لتحقيق مكاسب شخصية([١٧]).

الفساد في العقود الحكومية: لقد كانت العقود الحكومية التي تمنح لاركان النظام ولأفراد مقربين من النظام دون منافسة عادلة، فقد تم منح عدة عقود الخاصة ببناء القصور الرئاسية لشركات مقربة من عائلة صدام، مثل شركة "أبناء صدام" التي كانت يديرها ابناء صدام عدي وقصي، وكذلك تورط مسؤولون في النظام السابق في صفقات أسلحة مشبوهة، حيث تم شراء أسلحة فاسدة وبأسعار مبالغ فيها، مما أدى إلى هدر كبير في الأموال العامة([١٨]).

الفساد الإداري: المحسوبية والواسطة كانت السمة السائدة في تعيين المسؤولين وذويهم بناءا على الولاء للنظام بدلاً من الكفاءة وكانت توزع المواقع الحكومية وتتركز من مناطق محددة، مثلا تم تعيين العديد من أفراد عائلة صدام وابناء عمومته وعشيرته ومنطقته بمناصب حكومية رفيعة، والامثلة في ذلك لاتعد ولا تحصى، مثل استيلاء هدى صالح مهدي عماش على خمس سيارات حكومية حديثة، التي كانت تشغل منصب وكيل وزارة التربية في مدة حكم صدام حسين، استغلت منصبها واستولت على العجلات التابعة للوزارة([١٩]).

المبحث الثاني

الفساد وتأثيره على المجتمع بعد عام ٢٠٠٣[٢٠]

ان اختيار موضوع الفساد المالي والإداري في العراق يأتي في وقت حرج جدا، حيث يعاني البلد من آثار هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع بجميع الأصعدة وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع ومن الاثار العامة للفساد(٢١):

١. الهدر الكبير في المال العام: الفساد يؤدي إلى توجيه الأموال العامة إلى جيوب بعض الأفراد بدلاً من استخدامها في مشاريع تنموية حيوية، مثل بناء المدارس والمستشفيات والبنية التحتية.

٢. انتشار الفقر والبطالة: يؤدي الفساد بكل اشكاله إلى غياب العدالة في توزيع الثروات، مما يعزز من مستويات الفقر ويديم البطالة في المجتمع، وهذا يزيد من أزمات الطبقات الفقيرة التي لا تجد فرصا اقتصادية مناسبة.

٣. تراجع مستويات التعليم والصحة: بسبب الفساد، يتم تحويل الأموال الكبيرة للقطاعات الحيوية، مثل التعليم والصحة، إلى حسابات خاصة.

٤. ضعف الاستقرار السياسي والاجتماعي: الفساد يعزز من التوترات الاجتماعية ويسهم في غياب الاستقرار السياسي، ويؤثر ذلك بشكل مباشر على وحدة المجتمع ويمثل تهديدًا للسلم المجتمعي.

٥. صعوبة قدرة الدولة على تحقيق العدالة: والسبب في ذلك هو غياب العدالة في تنفيذ القوانين وعدم توزيع الموارد مما يعزز من انعدام الثقة بالمؤسسات الحكومية(٢٢).

موقف مراجع الدين والحوزة العلمية من الفساد:

تعتبر حوزة النجف الاشرف من أقدم وأهم المؤسسات الدينية الشيعية في العالم، ولها دور مهم في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق، فضلا عن دورها في تعزيز الوحدة الاجتماعية بين الطوائف، ودورها في التوجيه الأخلاقي والتعليمي، فبعد انهيار حكم صدام حسين عام ٢٠٠٣،

شهد العراق تحولات سياسية واجتماعية كبيرة، رافقها انتشار للفساد بكافة اشكاله، مما أثر سلبًا على بناء الدولة ومؤسساتها، فقد برز دور حوزة النجف كقوة مؤثرة في التصدي للفساد المالي والاداري([٢٣]).

فقد كانت الحوزة العلمية، متمثلة بالمرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني (دام ظله)، دورا جوهريا في التصدي للفساد([٢٤])، وأكدت في مناسبات عديدة على ضرورة مكافحة الفساد بكل حزم وقوة، وان موضوع دور مراجع الدين والحوزات العلمية في محاربة الفساد في العراق من الملفات الهامة والمعقدة، ولقد كان للحوزة العلمية في النجف تأثيرا كبيرا على ابناء المجتمع العراقي، بما في ذلك مواقفها من الفساد([٢٥]).

اما في خطبة النصر، أوصت المرجعية بـ"التحرك بشكل جدي ومباشر لمحاربة الفساد والمفسدين، فقد اكدت انه لابد من مكافحة الفساد المالي والإداري بكل حزم وقوة من خلال تفعيل الأطر القانونية وبخطط عملية وواقعية بعيداً عن الإجراءات الشكلية والاستعراضية"، كما شددت المرجعية على أن "المعركة ضد الفساد . التي تأخرت طويلاً . وهي لا تقلّ ضراوة عن معركة الإرهاب إن لم تكن أشد وأقسى"، هذا التأكيد يعكس مدى اهتمام المرجعية بخطورة الفساد وضرورة مواجهته بجدية([٢٦]).

بيد ان الاحداث السياسية بعد عام ٢٠٠٣ رفعت الحواجز التي فرضت على المرجعيات الدينية، مما سمح لها بلعب دور أكبر في مكافحة آفة الفساد، وكان لها دور فاعل ورئيس في عملية إصلاح النشاطات السياسية والاجتماعية والفكرية بالعراق، مما انعكس على دعوتها لمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة([٢٧])، لاسيما تأثير الفساد على العدالة الاجتماعية تاثيرا مباشرا فالفساد يؤدي إلى تركز الثروة في يد مجموعة من الأشخاص ما يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي والفقر، فيتم استغلال الوظائف العامة من أجل مكاسب شخصية، بينما تتراجع الاحتياجات الأساسية للمجتمع مثل التعليم والصحة، اضافة لما ذكر ضعف الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الفساد، يتم تخصيص أموال قليلة لتحسين التعليم والصحة، ما يجعل الوصول إلى هذه الخدمات العامة أقل عدلاً، وبالتالي يقلل من فرص التنمية البشرية للأفراد.

الخاتمة:

الفساد المالي والإداري يعد من أكبر معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر بشكل مباشر على الطبقات ذات الدخل المحدود والمتوسط فضلا عن تعطيل الاستثمارات، مما يساهم في عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، لمعالجة هذا الأمر، يتطلب إصلاحات شاملة في اعادة النظر بالسياسة العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة المباشرة والمستمرة للعاملين والمسؤولين في

المؤسسات الحكومية، وللاسف لقد كان لتداخل المصالح السياسية مع الإدارات الحكومية الاثر هذا التدخل السياسي في عمل المؤسسات الحكومية، حيث تستخدم المناصب لصالح مصالح سياسية شخصية، هذه الظاهرة عززت الفساد وعطلت تنفيذ القرارات الحكومية واضعفت الرقابة والمسائلة الامر الذي ساهم في ازدياد الفساد، وكذلك كان للعوامل الثقافية والاجتماعية التاثير حيث ينظر إلى الفساد في العراق على أنه "ظاهرة اجتماعية مقبولة" نتيجة لتراكمات ثقافية تاريخية واجتماعية تشجع على التلاعب بالقوانين للحصول على المنافع الشخصية.

التوصيات:

١.كشف الملفات التي تتعلق بقضايا الفساد المالي والإداري كافة في جميع المؤسسات الحكومية وباعلى المستويات (من أين لك هذا؟).

٢. اعتماد الحكومة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية لتقليل الروتين والحد من البيروقراطية.

٣. دعم المؤسسات الأمنية والاستخبارية للحد ومنع اية خروقات امنية لتوفير البيئة الآمنة للمواطنين العراقيين كافة.

٤. الحد من التجاوزات في المنافذ الحدودية والحد من التهريب والتجارة غير المشروعة التي تحاول تدمير البنى التحتية.

٦. تشكيل لجنة عليا لتدقيق على مزاد بيع العملة وشركات الصيرفة والمصارف الاهلية وإستيفاء الاموال المتجاوز عليها، والتدقيق على المنافذ الحدودية والضرائب والكمارك.

٧. الغاء ألامتيازات والمخصصات والمنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاثة، والغاء الامتيازات الممنوحة للوزراء ورؤساء الكتل السياسية وتحديد أعداد الحمايات والغاء الامتيازات للدرجات الخاصة من رؤساء الهيئات المستقلة والمدراء العامين.

الهوامش

[١] نصار منصور محمد، تاصيل مبدا النزاهة من خلال السنة المطهرة للفساد المالي، حولية كلية اللغة العربية، جرجا- مصر، ٢٠١٥، ٢٠١٥، ص ٨٩٠-٩٠٨.

٢د. عبد العزيز طرموم، الفساد رؤية شاملة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٩، ص ٩-١٣.

٣د. عبد الرحمن صالح الحاج، الفساد الاداري وتاثيره على تطبيق القانون، الجامعة اللبنانية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٨، ص ٦٧.

[٤] د. احمد شوقي عبد اللطيف، القانون والفساد دراسة مقارنة في التشريعات العربية، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية- مصر، ٢٠١٧، ص ١٥٤-١٦٥.

[٥]د. عبد الرزاق عيسى، الفساد في المجتمعات النامية: دراسة سوسيولوجية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١٦، ص ١٠٤.

[٦]د. سعيد عبد العظيم، الفساد الاداري والمالي دراسة نظرية تطبيقية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية- مصر، ٢٠١٥، ص ٢١-٢٤.

[٧]- هيثم قطب، الإدارة الحديثة وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر العربي، ٢٠١٥، ف٣، ص: ٨٩.

[٨]- جير جون، الفساد الإداري وأثره على الاقتصاد ترجمة: محمد الجابري، دار النهضة، بيروت، ٢٠١٨، لبنان، ف ٥، ص ١١٢.

[٩]- عبد الرحمن، عماد، الحوكمة والشفافية في مكافحة الفساد، دار المطبوعات الحديثة، القاهرة، مصر، ٢٠٢٠، ف ٢، ص: ٤٥.

[١٠]- ستين جورج، إدارة الأخلاقيات في المؤسسات الحكومية، دار الجامعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٧، ف ٤ ، ص: ١٣٠.

[١١]- أحمد فوزي، الجريمة المنظمة والفساد المالي، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩، الفصل السادس، ص ١٧٥.

[١٢]- عبد الله سعيد، الفساد الإداري والمالي في الدول النامية، دار الصفوة، القاهرة مصر، ٢٠٢١، ف ٣، ص ٩٧.

[١٣]- يوسف خالد، التزوير والفساد الإداري في التشريعات الحديثة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ٢٠١٦، ف ٥، ص ١٤٢.

١٤كنعان مكية، جمهورية الخوف، دار الجمل، كولونيا- المانيا، ٢٠٠١، ص ٢١٣.

١٥- لكون كولغان، كتاب صدام حسين: سيرة سياسية، دار الساقي، لندن، ٢٠٠٥، ف٧، ص: ١٥٠-١٦٠.

[١٦]- مارك غازيانوسكي، العراق تحت حكم صدام حسين، جامعة كولومبيا، نيويورك، ٢٠٠٤، ف ٥، ص: ٢٠٠-٢١٠.

[١٧]- تشارلز تريب، تاريخ العراق الحديث، لجامعة كامبريدج، كامبريدج، لندن، ٢٠٠٧،ف ١٠، ص: ٣٠٠-٣٢٠.

١٨- كون كولغان، صدام حسين: سيرة سياسية، دار الساقي، لندن، ٢٠٠٥، ف ٧، ص: ١٧٠-١٨٠.

[١٩]- مارك غازيانوسكي، العراق تحت حكم صدام حسين، جامعة كولومبيا، نيويورك، ٢٠٠٤، ف ٥، ص: ٢١٠-٢٢٠.

٢٠زينب هاشم جريان، الظواهر السلبية في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ واضرارها بالقيم المجتمعية، مجلة اكاديمية شال اوربا المحكمة للدراسات والبحوث، الدنمارك، ٢٠٢٢، ص ٢١-٤٥.

٢١- القريشي مدحت كاظم، الفساد الإداري والمالي في العراق: أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد العراق، ٢٠١٢.

[٢٢]- الزيادي حسين عليوي، ٢٠٢٣، الفساد المالي والإداري في العراق: رؤية جغرافية – سياسية، مركز الرافدين للحوار، بيروت لبنان، ٢٠١٢، ف الخامس، ص: ٩٠-١٥٠.

[٢٣]مكتب اية الله الشيخ محمد اسحاق الفياض، بيانات وتوجيهات الحوزة العلمية، مكتب المرجع، ١٤٢٢هـ، للمزيد الشبكة العالمية للانترنت.

[٢٤]مكتب سماحة المرجع الاعلى السيد السيستاني، استفتاء حول افتتاح مكاتب تحمل اسم الحوزة العلمية، مكتب السيستاني، النجف الاشرف– العراق، ٢٠٠٣، للميد الشبكة العالمية للانترنت.

[٢٥]– الجبوري كامل سلمان، الحوزة العلمية في النجف ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان، بدون سنة، ف ٥، ص: ١٢٣–١٥٠.

[٢٦]– أحمد محمد علي جابر، "دور المرجعية الدينية في عملية الإصلاح في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٧، ٢٠١٩.

[٢٧]– آل ياسين محمد حسين، دور الحوزة العلمية في النجف في الحياة السياسية والاجتماعية، دار النجف للطباعة والنشر، النجف العراق، بدون سنة، ف ٤، ص: ١١٢–١٣٥.

المصادر:

١– نصار منصور محمد، تاصيل مبدا النزاهة من خلال السنة المطهرة للفساد المالي، حولية كلية اللغة العربية، جرجا– مصر، ٢٠١٥، ٢٠١٥، ص ٨٩٠–٩٠٨.

٢– د. عبد العزيز طرموم، الفساد رؤية شاملة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٩، ص ٩–١٣.

٣– د. عبد الرحمن صالح الحاج، الفساد الاداري وتاثيره على تطبيق القانون، الجامعة اللبنانية، بيروت–لبنان، ٢٠٠٨، ص ٦٧.

٤– د. احمد شوقي عبد اللطيف، القانون والفساد دراسة مقارنة في التشريعات العربية، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية– مصر، ٢٠١٧، ص ١٥٤–١٦٥.

٥– د. عبد الرزاق عيسى، الفساد في المجتمعات النامية: دراسة سوسيولوجية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، ٢٠١٦، ص ١٠٤.

٦– د. سعيد عبد العظيم، الفساد الاداري والمالي دراسة نظرية تطبيقية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية– مصر، ٢٠١٥، ص ٢١–٢٤.

٧– هيثم قطب، الإدارة الحديثة وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر العربي، ٢٠١٥، ف٣، ص: ٨٩.

٨– جير جون، الفساد الإداري وأثره على الاقتصاد ترجمة: محمد الجابري، دار النهضة، بيروت، ٢٠١٨، لبنان، ف ٥، ص ١١٢.

٩– عبد الرحمن، عماد، الحوكمة والشفافية في مكافحة الفساد، دار المطبوعات الحديثة، القاهرة، مصر، ٢٠٢٠، ف ٢، ص: ٤٥.

١٠– ستين جورج، إدارة الأخلاقيات في المؤسسات الحكومية، دار الجامعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٧، ف ٤ ، ص: ١٣٠.

١١– أحمد فوزي، الجريمة المنظمة والفساد المالي، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩، الفصل السادس، ص ١٧٥.

١٢– عبد الله سعيد، الفساد الإداري والمالي في الدول النامية، دار الصفوة، القاهرة مصر، ٢٠٢١، ف ٣، ص ٩٧.

١٣- يوسف خالد، التزوير والفساد الإداري في التشريعات الحديثة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ٢٠١٦، ف ٥، ص ١٤٢.
١٤- كنعان مكية، جمهورية الخوف، دار الجمل، كولونيا- المانيا، ٢٠٠١، ص ٢١٣.
١٥- لكون كولغان، كتاب صدام حسين: سيرة سياسية، دار الساقي، لندن، ٢٠٠٥، ف٧، ص: ١٥٠-١٦٠.
١٦- مارك غازيانوسكي، العراق تحت حكم صدام حسين، جامعة كولومبيا، نيويورك، ٢٠٠٤، ف ٥، ص: ٢٠٠-٢١٠.
١٧- تشارلز تريب، تاريخ العراق الحديث، لجامعة كامبريدج، كامبريدج، لندن، ٢٠٠٧،ف ١٠، ص: ٣٠٠-٣٢٠.
١٨- كون كولغان، صدام حسين: سيرة سياسية، دار الساقي، لندن، ٢٠٠٥، ف ٧، ص: ١٧٠-١٨٠.
١٩- مارك غازيانوسكي، العراق تحت حكم صدام حسين، جامعة كولومبيا، نيويورك، ٢٠٠٤، ف ٥، ص: ٢١٠-٢٢٠.
٢٠- زينب هاشم جريان، الظواهر السلبية في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ واضرارها بالقيم المجتمعية، مجلة اكاديمية شال اوربا المحكمة للدراسات والبحوث، الدنمارك، ٢٠٢٢، ص ٢١-٤٥.
٢١- القريشي مدحت كاظم، الفساد الإداري والمالي في العراق: أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد العراق، ٢٠١٢.
٢٢- الزيادي حسين عليوي، ٢٠٢٣، الفساد المالي والإداري في العراق: رؤية جغرافية – سياسية، مركز الرافدين للحوار، بيروت لبنان، ٢٠١٢، ف الخامس، ص: ٩٠-١٥٠.
٢٣- مكتب اية الله الشيخ محمد اسحاق الفياض، بيانات وتوجيهات الحوزة العلمية، مكتب المرجع، ١٤٢٢هـ، للمزيد الشبكة العالمية للانترنت.
٢٤- مكتب سماحة المرجع الاعلى السيد السيستاني، استفتاء حول افتتاح مكاتب تحمل اسم الحوزة العلمية، مكتب السيستاني، النجف الاشرف- العراق، ٢٠٠٣، للميد الشبكة العالمية للانترنت.
٢٥- الجبوري كامل سلمان، الحوزة العلمية في النجف ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان، بدون سنة، ف ٥، ص: ١٢٣-١٥٠.
٢٦- أحمد محمد علي جابر، "دور المرجعية الدينية في عملية الإصلاح في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٧، ٢٠١٩.
٢٧- آل ياسين محمد حسين، دور الحوزة العلمية في النجف في الحياة السياسية والاجتماعية، دار النجف للطباعة والنشر، النجف العراق، بدون سنة، ف ٤، ص: ١١٢-١٣٥.

International references:

1- Nassar, Mansour Muhammad, Establishing the Principle of Integrity through the Purified Sunnah Regarding Financial Corruption, Journal of the Faculty of Arabic Language, Girga – Egypt, 2015, pp. 890–908.
2- Dr. Abdul Aziz Tarmoum, Corruption: A Comprehensive Perspective, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon, 2009, pp. 9–13.
3- Dr. Abdul Rahman Saleh Al-Hajj, Administrative Corruption and Its Impact on Law Enforcement, Lebanese University, Beirut – Lebanon, 2008, p. 67.

4- Dr. Ahmed Shawqi Abdul Latif, Law and Corruption: A Comparative Study of Arab Legislation, Dar Al-Jami'a Al-Jadid, Alexandria – Egypt, 2017, pp. 154–165.
5- Dr. Abdul Razzaq Issa, Corruption in Developing Societies: A Sociological Study, Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman – Jordan, 2016, p. 104.
6- Dr. Saeed Abdul Azim, Administrative and Financial Corruption: A Theoretical and Applied Study, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria – Egypt, 2015, pp. 21–24.
٧- Haitham Qutb, Modern Administration and Its Impact on Combating Administrative Corruption, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2015, Issue 3, p. 89.
8- Jerry John, Administrative Corruption and Its Economic Impact, translated by Muhammad Al-Jabiri, Dar Al-Nahda, Beirut – Lebanon, 2018, Issue 5, p. 112.
9- Abdul Rahman, Emad, Governance and Transparency in Combating Corruption, Dar Al-Matbou'at Al-Haditha, Cairo – Egypt, 2020, Issue 2, p. 45.
10- Stein George, Ethics Management in Government Institutions, Dar Al-Jami'at Al-Jadida, Alexandria – Egypt, 2017, Issue 4, p. 130.
11- Ahmed Fawzi, Organized Crime and Financial Corruption, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2019, Chapter 6, p. 175.
12- Abdullah Said, Administrative and Financial Corruption in Developing Countries, Dar Al-Safwa, Cairo – Egypt, 2021, Issue 3, p. 97.
13- Youssef Khaled, Forgery and Administrative Corruption in Modern Legislation, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut – Lebanon, 2016, Issue 5, p. 142.
14-Kanaan Makkiya, The Republic of Fear, Dar Al-Jamal, Cologne – Germany, 2001, p. 213.
15- Luke Colgan, Saddam Hussein: A Political Biography, Dar Al-Saqi, London, 2005, Issue 7, pp. 150–160.
16- Mark Gazianowski, Iraq under Saddam Hussein, Columbia University, New York, 2004, Issue 5, pp. 200–210.
17- Charles Tripp, Modern History of Iraq, Cambridge University, Cambridge – London, 2007, Issue 10, pp. 300–320.
18- Luke Colgan, Saddam Hussein: A Political Biography, Dar Al-Saqi, London, 2005, Issue 7, pp. 170–180.
19- Mark Gazianowski, Iraq under Saddam Hussein, Columbia University, New York, 2004, Issue 5, pp. 210–220.
20- Zainab Hashim Jaryan, Negative Phenomena in Iraqi Society after 2003 and Their Impact on Social Values, Shal Europe Academic Journal for Studies and Research, Denmark, 2022, pp. 21–45.
21- Al-Quraishi, Medhat Kazem, Administrative and Financial Corruption in Iraq: Causes, Economic and Social Effects, and Methods of Combat, Iraqi Economists Network, Baghdad – Iraq, 2012.
22- Al-Ziyadi, Hussein Aliwi, Financial and Administrative Corruption in Iraq: A Geo-Political Perspective, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut – Lebanon, 2023, Issue 5, pp. 90–150.
23- Office of Ayatollah Sheikh Muhammad Ishaq Al-Fayyad, Statements and Directives of the Hawza, Marji' Office, 1422 AH, available online.
24- Office of His Eminence Grand Ayatollah Al-Sistani, Inquiry Regarding Opening Offices Bearing the Name of the Hawza, Al-Sistani Office, Najaf Al-Ashraf – Iraq, 2003, available online.
25- Al-Jubouri, Kamel Salman, The Hawza in Najaf and Its Role in Iraq's Political and Social Life, Dar Al-Mouarikh Al-Arabi, Beirut – Lebanon, n.d., Issue 5, pp. 123–150.
26- Ahmed Muhammad Ali Jaber, The Role of the Religious Marji'iyya in the Reform Process in Iraq after 2003, Journal of Political Science, Issue 57, 2019.
27- Al-Yassin, Muhammad Hussein, The Role of the Hawza in Najaf in Political and Social Life, Dar Al-Najaf for Printing and Publishing, Najaf – Iraq, n.d., Issue 4, pp. 112–135.